الأمم المتحدة
S/PRST/2016/11
مجلس الأمن
Distr.: General
28 July 2016
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٧٤٩ المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“.

”يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام (S/2016/566) عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويرحب بالمعلومات التي قدمها في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦ الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس.

”ويرحب مجلس الأمن بدمج مكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ويشجع الممثل الخاص على اتخاذ الخطوات اللازمة لإحراز مزيد من التقدم في عملية الدمج وتحقيق أقصى قدر من التآزر من خلال كفالة توحيد إدارة وهيكل مكتب الأمم المتحدة الجديد لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بإنشاء خلية اتصال تابعة للمكتب في نواكشوط، موريتانيا، وقسم للتنسيق والشراكات الإقليمية في داكار، السنغال، من أجل تعزيز مشاركة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص، ويتطلع إلى تعزيز الأنشطة الجارية التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مجالات المساعي الحميدة والتعاون دون الإقليمي والإقليمي من أجل التصدي للأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تحدق بالسلام والأمن، وكذلك تعزيز

280716 280716 16-13112 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

”ويرحب مجلس الأمن بالتطورات السياسية الإيجابية الحديثة العهد في غرب أفريقيا، وخاصة إجراء انتخابات حرة وسلمية في النيجر وبنن وكابو فيردي. ويشدد مجلس الأمن على أهمية أن تكون الانتخابات المقبلة في غانا وغامبيا حرة ونزيهة وسلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية، ويشدد كذلك على ضرورة متابعة هذه العمليات عن كثب وباهتمام كبير. ويحيط مجلس الأمن علماً بالبلاغ الذي اعتمده مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وأثنى فيه على أصحاب المصلحة السياسيين في غامبيا لإبرامهم في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اتفاقا يقضي بإجراء انتخابات حرة وشجّع حكومة وبرلمان غامبيا على بدء الإصلاحات اللازمة لإجراء انتخابات شاملة وحرة وذات مصداقية وحثّ، في الوقت نفسه، قوات الأمن على أن تمتنع عن استخدام القوة المفرطة ضد المواطنين وأن تعتمد نهجا مسؤولا. ويحيط مجلس الأمن علماً بالبيانات الصادرة عن الهيئات ذات الصلة التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الأحداث التي وقعت يومَي ١٤ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في غامبيا. وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بالمشاركة المستمرة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه بشأن التطورات السياسية الأخيرة في غينيا - بيساو، ويشجع الجهات الفاعلة الوطنية على التقيد بالدستور وسيادة القانون، مع السعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة.

”ويرحب مجلس الأمن بالروح القيادية التي أبدتها البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بأخذها زمام المبادرات لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة. ويشجع على مزيد من التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، على تعزيز التماسك الاجتماعي والتصدي للتحديات التي تواجه الحوكمة الرشيدة.

”ويوصي مجلس الأمن بمواصلة العمل الذي يقوم به المكتب بالاشتراك مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد

واتحاد نهر مانو، من أجل إشاعة السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

”ويلاحظ مجلس الأمن جهود التعاون المبذولة بين المكتب ولجنة بناء السلام، ويشجع على مواصلة التعاون الوثيق والفعال دعماً للسلام المستدام في المنطقة.

”ويدين مجلس الأمن بشدة جميع الهجمات الإرهابية المنفذة في المنطقة، ولا سيما في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي ترتكبها خصوصا جماعة بوكو حرام، وكذلك في مالي وكوت ديفوار وبوركينا فاسو ومنطقة الساحل. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك من خلال معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ويعرب مجلس الأمن عن القلق بوجه خاص إزاء الهجمات على المدنيين، الذين هم الضحايا الرئيسيين لهذه الهجمات.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى التخفيف من العواقب الأمنية والإنسانية والإنمائية لهذه الهجمات. ويحيط مجلس الأمن علما بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء المشاركة في القوة على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين في المجال العسكري، وحرمان جماعة بوكو حرام من الملاذ الآمن، وإتاحة المجال لوصول المساعدات الإنسانية، وتيسير إعادة بسط سيادة القانون في المناطق المحرّرة. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن على الدول الأعضاء أن تضمن امتثال أي تدابير تتخذها بغية مكافحة الإرهاب لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء والشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين على تقديم دعمهم للقوة لضمان تشغيلها الكامل والفوري، بما في ذلك توفير طرائق لزيادة تبادل المعلومات الاستخبارية على نحو فعال وفي الوقت المناسب من أجل تعزيز الجهود الجماعية في المنطقة لمحاربة جماعة بوكو حرام. ويشدّد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج كلّي لإضعاف جماعة بوكو حرام ودحرها، بما في ذلك القيام بعمليات أمنية منسّقة وفقا للقانون الدولي المنطبق، إلى جانب بذل جهود مدنية معزَّزة من أجل تحسين الحوكمة وتعزيز النمو الاقتصادي في المناطق المتضرّرة.

”ويعرب المجلس عن قلقه بشأن القرصنة في خليج غينيا، وكذلك الاتجار بالمخدرات وغيرها من السلع غير المشروعة، فضلا عن تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ويشدد على ضرورة تعزيز مكافحة الأنشطة الإجرامية في المنطقة دون الإقليمية.

”ويعرب مجلس الأمن عن مساندته القوية لدول المنطقة المتضررة من تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ويشدد على الحاجة إلى زيادة تنسيق الجهود من أجل تعزيز فعالية التصدي المتعدد الأبعاد لهذه التحديات المشتركة، ويشدد على أن معالجة عمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر تستلزم الأخذ بنهج متعدد الأبعاد للتنسيق مع دول المنشأ والعبور والمقصد.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في منطقة الساحل من أجل تعزيز أمن الحدود والتعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، ويرحب، في هذا الصدد، بالقرار الذي اتخذه وزراء دفاع تجمع الساحل والصحراء بشأن إنشاء مركز جديد لمكافحة الإرهاب، يكون مقره في القاهرة، مصر، ويوجه إليها الدعوة لمواصلة تعزيز تعاونها في هذا الصدد.

”ويعرب مجلس الأمن عن استمرار التزامه بالعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي بغية التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود ومنع انتشار الإرهاب. ويرحب، في هذا الصدد، بالمساعدة المقدمة من المكتب إلى الجهود التي تبذلها مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنفيذ إطارها الإقليمي لإصلاح قطاع الأمن والحوكمة، وتعزيز اتخاذ نهج منسق لإصلاح قطاع الأمن في المنطقة.

”ويحيط مجلس الأمن علماً باستمرار تعزيز التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة الموجودة في غرب أفريقيا. ويرحب، في هذا الصدد، بعقد اجتماعات نصف سنوية لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة في غرب أفريقيا، وقد عقد آخرها في داكار في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦، حيث اتفق رؤساء البعثات

على مواصلة التعاون الوثيق وتبادل المعلومات بشأن المسائل الرئيسية التي تؤثر على غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه العميق إزاء الحالة الإنسانية الرهيبة التي تسببها الأنشطة التي تقوم بها جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى القيام فورا بدعم تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الأشخاص الأكثر تضررا من الأزمة في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، بما في ذلك تلبية نداء الأمم المتحدة من أجل منطقة حوض بحيرة تشاد.

”ويشيد مجلس الأمن بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام في جلسة الإحاطة بشأن ”السلام والأمن في أفريقيا: التحديات في منطقة الساحل“ التي عقدت في ٢٦ أيار/مايو، ويشجع على إحراز مزيد من التقدم من جانب منظومة الأمم المتحدة وشركائها في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بأساليب منها تقديم الدعم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل المساعدة في معالجة التحديات الأمنية والسياسية للاستقرار والتنمية في منطقة الساحل، ويؤكد من جديد التزامه المستمر بمعالجة هذه التحديات، التي ترتبط بالمسائل الإنسانية والإنمائية، فضلا عن الآثار الضارة للتغيرات المناخية والبيئية.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى إكمال تقييم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ويطلب إلى المكتب أن ينسق مع الدول في منطقة الساحل وجميع أصحاب المصلحة الآخرين لتقديم توصيات ملموسة ودروس مستفادة من عملية التقييم، ويؤكد ضرورة أن تؤدي نتائج هذا التقييم إلى إعادة تركيز الاستراتيجية وتحسين التنسيق من أجل كفالة تنفيذها بفعالية عبر الركائز الثلاث، وهي الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف. ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه رصد ما يُحرز من تقدم في هذا الصدد بشكل دوري.

”ويرحب مجلس الأمن بالنجاح الذي أحرزته بلدان المنطقة في مكافحة فيروس إيبولا ويكرر الإعراب عن قلقه بشأن العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لهذا المرض.

”ويعرب مجلس الأمن عن الدعم للبلدان المتضررة والتضامن معها، ويدعوها إلى تعزيز آليات الإنذار المبكر التابعة لنظمها الصحية الوطنية وتعزيز قدرتها على التكيف في هذا الصدد“.